الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

قطاع غزة:
الأثر الإنساني للقيود المفروضة على تنقل الأفراد و حركة البضائع
تموز/يوليو 2013

حقائق سريعة

- لم يُسمَح سوى لأقل من 200 شخص يومياً (في المتوسط) بمغادرة غزة عبر إسرائيل في النصف الأول من عام 2013 مقابل 26,000 في الفترة نفسها من عام 2000، قبل الانتفاضة الثانية.
- غادر ما يقل عن حمولة شاحنة واحدة فقط من البضائع يومياً (في المتوسط) من غزة في النصف الأول من عام 2013 مقابل 38 شاحنة غادرت يوميا في النصف الأول من عام 2007، قبل فرض الحصار.
- أغلق معبر كيرم شالوم، المعبر الرسمي الوحيد الذي يعمل حالياً لنقل البضائع من قطاع غزة وإليه, لفترة بلغت النصف تقريباً (52 يوماً) في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2013.
- بلغت كمية مواد البناء التي دخلت قطاع غزة عبر الأنفاق ثلاثة أمثال الكمية التي سُمح بدخولها من معبر كيرم شالوم.
- الوصول إلى الأراضي الواقعة داخل المنطقة التي تقع على بعد 300 متر من السياج المحيط بقطاع غزة محظور بشكل عام والوصول إلى المناطق الزراعية التي تبعد عن تلك المنطقة لعدة مئات الأمتار محفوف بالمخاطر.
- يسمح لصيادي الأسماك بالوصول إلى مسافة تقل عن ثُلث مناطق الصيد المخصصة لهم بموجب اتفاقية أوسلو، إذ يسمح لهم بالوصول إلى مسافة ستة أميال بحرية فقط من 20 ميلاً بحرياً.
- يعاني ٪57 من الأسر في قطاع غزة من انعدام الأمن الغذائي، ويحصل ٪80 من السكان على مساعدات.
- ما يزيد عن ثلث (٪34.5) القادرين والراغبين في العمل عاطلون عن العمل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- وهي واحدة من أعلى مستويات البطالة في العالم).
- يؤدى نقص الكهرباء الذي تفاقم نتيجة لنقص الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء إلى زيادة ساعات انقطاع التيار الكهربائي إلى ما يصل إلى 12 ساعة يومياً.
- يحصل رُبع الأسر فقط على مياه جارية يومياً ولمدة بضع ساعات فقط.
- ما يزيد عن ٪90 من مياه الجوفية المستخرجة في غزة لا تصلح للاستهلاك البشري.
- يجري تصريف ما يقرب من 90 مليون لتر من مياه الصرف الصحي غير معالجة أو المعالجة جزئياً يومياً في البحر قبالة ساحل غزة، مما يشكل خطراً على الصحة العامة
- جرى تهجير ما يزيد عن 12,000 شخص في الفترة الحالية نتيجة لعدم مقدرتهم على إعادة بناء منازلهم التي دمرت خلال الأعمال الحربية.
- قُتل ما لا يقل عن 230 مدني فلسطيني وأصيب ما يزيد عن 400 أثناء عملهم في الأنفاق الواقعة أسفل الحدود بين غزة ومصر والتي تستخدم لنقل البضائع المقيد استيرادها منذ حزيران/يونيو 2007.

1. استمرت القيود المفروضة منذ فترة طويلة على حركة الأشخاص والبضائع إلى قطاع غزة ومنه وفي داخله في تقويض الظروف المعيشية لنحو 1.7 مليون نسمة. الكثير من القيود المفروضة حالياً والتي بدأ العمل بها منذ بداية التسعينات وتشديدها في حزيران/ يونيو 2007، في أعقاب فرض حماس سيطرتها على غزة وفرض إسرائيل حصارها. وتم تخفيف بعض القيود منذ 2010. هذه القيود قلصت الوصول إلى مصادر كسب الرزق والخدمات الرئيسية والسكن وتعطلت الحياة الأسرية، وقوضت آمال السكان في مستقبل آمن ومزدهر.
2. على الرغم من بعض النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، لا تزال القدرة الإنتاجية في غزة ضعيفة للغاية. تمنع القيود المفروضة على التجارة الخارجية، بما في ذلك التجارة مع إسرائيل، وعلى التحويلات إلى الضفة الغربية ومنها، تحقيق الإمكانات الاقتصادية في قطاع غزة. يُضاف إلى ذلك القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية ومياه الصيد، والنقص المزمن في الكهرباء. ولا تشجع القيود الحالية على الاستثمار، وتحبط حدوث نمو مستدام، وتديم مستويات البطالة العالية وانعدام الأمن الغذائي والاعتماد على المعونات.
3. أدت القيود المفروضة على الواردات إلى زيادة حادة في نشاط الأنفاق أسفل الحدود مع مصر. دفعت هذه القيود، لا سيما على استيراد مواد البناء الأساسية، جنباً إلى جنب مع انعدام فرص العمل واحتياجات إعادة الإعمار الضخمة، دفعت بآلاف العمال، وبعضهم أطفال، ليخاطروا بحياتهم كل يوم في «صناعة الأنفاق».
4. تدهورت جودة وتوفر بعض الأبنية التحتية والخدمات الأساسية. أدت القيود المفروضة منذ فترة طويلة إلى تفاقم الفجوات الموجودة من قبل في الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والكهرباء والمياه والصرف الصحي. وتفاقم الوضع بسبب النمو السريع للسكان والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية خلال الأعمال الحربية المتكررة. ولا تزال المنظمات الدولية التي تعمل على معالجة هذه الفجوات تواجه عوائق نابعة من القيود المفروضة على استيراد مواد البناء ونظام المصادقة على المشاريع ومواد البناء ذات الصلة.
5. القيود المفروضة على تنقل الأفراد وحركة البضائع بين قطاع غزة والضفة الغربية هي جزء من «سياسة الفصل» التي تتبعها السلطات الإسرائيلية. نتيجة لذلك، يُحرم سكان قطاع غزة من الوصول إلى جامعات الضفة الغربية، ولا يمكنهم تسويق منتجاتهم أو البحث عن عمل فيها؛ ولا يمكنهم أيضاً إقامة علاقات أسرية طبيعية أو إقامة روابط ثقافية مع الفلسطينيين في الضفة الغربية.
6. أدانت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً بأشد العبارات إطلاق جماعات فلسطينية مسلحة الصواريخ على إسرائيل. وإسرائيل لديها الحق وعليها التزام باتخاذ تدابير لمعالجة هذه المسألة وغيرها من التهديدات الأمنية. ومع ذلك، يجب أن تكون هذه التدابير متوافقة مع القانون الدولي: يجب أن تكون متناسبة مع تهديد محدد، ومؤقتة، ويجب ألا تكون ذات طابع عقابي.

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 5841 | ochaopt@un.org | www.ochaopt.org

Scan it!
with QR reader App

الأمم المتحدة - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة
OCHA oPt

خمس سنوات على الحصار:
الوضع الإنساني في قطاع غزة

حزيران/يونيو 2013

الوصول إلى مناطق صيد الأسماك

قدرة السكان على تأمين كسب العيش من أنشطة صيد الأسماك تعرضت للتقويض بشكل خطير نتيجة القيود التي فرضتها تدريجياً السلطات الإسرائيلية على وصول صيادي الأسماك إلى مناطق الصيد في البحر على طول ساحل القطاع.

العائد السنوي من الأسماك بحسب القيود المفروضة على الوصول

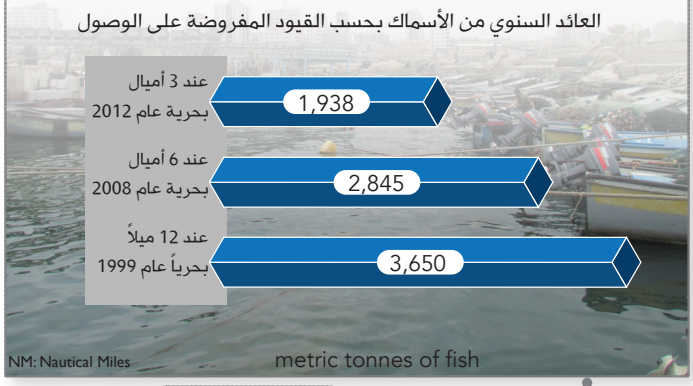

تنقل الأفراد: معبر إيريز

المعدل اليومي لعدد المسافرين من غزة

الصرف الصحي

أعاقت القيود المفروضة على الواردات توسيع وتطوير البنية التحتية للصرف الصحي في غزة. ويجري تصريف ما يقرب من 90 مليون لتر من مياه المجاري غير المعالجة أو المعالجة جزئياً في البحر يومياً. ويشكل تلوث مياه البحر خطراً صحياً جدياً.

الوصول إلى الأراضي الزراعية

على الرغم من تحسن الوصول إلى مناطق تبعد 300 متر من السياج في الآونة الأخيرة، إلا أنه نظرا لعدم الوضوح بشأن نطاق القيود الحالية والمخاطر المستمرة، يتردد المزارعون في الاستثمار.

الأنفاق

أدى الحصار إلى انتشار الأنفاق، حيث يخاطر الآلاف من العمال بحياتهم كل يوم من أجل تهريب السلع المقيد وصولها. حجم مواد البناء التي تدخل عن طريق الأنفاق أكبر بثلاثة أضعاف من تلك التي تدخل من خلال المعبر الرسمي.

تصدير البضائع من قطاع غزة

عدد الشاحنات المحملة بالبضائع (كانون الثاني/يناير - أيار/مايو)